شكك في امكانية طرح العملة الجديدة بداية العام المقبل

البنك المركزي يُبدي استعداداً لدعم مصرف الفقراء

□ بغداد / المدى

مصرف حكومي (ارشيف)

عبر البنك المركزي عن "استعداده لدعم إنشاء مصرف خاص يعنى بشريحة الفقراء" فيما أبدى شكوكه حيال طرح العملة الجديدة بداية العام المقبل.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب/نينا/ إن " تأسيس مثل هذا المصرف يعد من القضايا الانسانية والاخلاقية لانه يستهدف النهوض بشريحة الفقراء" مشيراً الى ان "هذا البنك يتطلب إعداد آليات ودراسات خاصة لتحديد الفئة التي يشملها المصرف كان تكون للأيتام أو الأرامل او المطلقات او المتسولين او غير ذلك لان تسمية الفقراء تشمل جميع هذه الفئات إضافة إلى النظر بالجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذا المصرف لأنه سيعمل بأهداف سامية ولكن تفاصيل تأسيسه متعبة".

وأضاف "من الضروري تحديد جنس مثل هذا المصرف لانه سيكون أشبه بجمعية خيرية او منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تعد من المؤسسات غير المضاربة وان المالك في هذه الحالة هو الفقير الذي يكون رأسماله في المصرف متأتيا من مساعدة الأغنياء".

وكان مصرفي عراقي أعلن عن اعتزامه إنشاء بنك سيطلق عليه "بنك التكافل الإسلامي" ، مشيرا إلى أن هذا البنك سيكون أول مصرف للفقراء في العراق والوطن العربي.

في غضون ذلك أبدى البنك المركزي شكوكه حيال طرح العملة الجديدة بداية العام المقبل.

وقال صالح أن الدراسة التي قدمها البنك المركزي كانت افتراضيه هو أن يتم طرح العملة الجديدة في ٢٠١٣/١/١، مبيناً إن ذلك مرتبطا مع الحسابات السنوية لكل المؤسسات ،وهذا لا يمكن أبدا حيث انه من غير المعقول أن تكون الحسابات السنوية تحمل نوعين من العملة.

وتوقع البنك المركزي في وقت سابق تأخر طرح العملة الجديدة مطلع العام المقبل وذلك لوجود تطورات ومباحثات مع الحكومة.

ويذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي طالب في وقت سابق مع البنك بالتريث بعملة تبديل العملة وطرحها في الأول من كانون الثاني لعام ٢٠١٣.

وقال محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي إن طرح العملة بداية العام المقبل غير مؤكد بسبب المباحثات والمناقشات الأخيرة مع الحكومة". وأضاف الشبيبي"سيكون في العملية تعاون كبير مع الحكومة".

ولفت محافظ البنك المركزي إلى أن عملية تبديل العملة مستمرة، والمواعيد السابقة لطرحها باقية لكن التطورات قد تؤخرها.

وكان البنك قد أكد في وقت إن طرح العملة الجديدة سيكون ٢٠١٣/١/١ بالرغم من مطالب الحكومة بالتريث بعملية طرحها.

ووجّه البنك كتابا رسميا إلى مجلس الوزراء يشرح فيه إيجابيات تبديل العملة على السوق والكتلة النقدية وزيادة سعر الصرف وغيرها من القضايا.

وكان البنك المركزي أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة ،مشيرا إلى أن العملة الحالية شكلت كتلة نقدية كبيرة تقدر بـ٣٠ تريليون دينار.

وقرر مجلس الوزراء في وقت سابق التريث في تطبيق حذف الأصفار من العملة الوطنية.

وقال مدير الوحدة الإعلامية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عبد الزهرة الطالقاني إن "دائرة الشؤون في الأمانة أصدرت قراراً بالتريث في تطبيق حذف الاصفار من العملة الوطنية".

النزاهة البرلمانية: وزارة الكهرباء أهدرت ٣٦ مليار دولار

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية أن وزارة الكهرباء أهدرت ٣٦ مليار دولار دون جدوى.

وقال عضو اللجنة حسين الأسدي بحسب /دنانير/ ان اللجنة ستنظر في أمر وزارة الكهرباء وسيصدر قرار نهائي وحاسم بناءً على ما توصلت إليه اللجان المكلفة بتقييم عمله .

وبين أن الوزارة فشلت خلال المراحل المتعاقبة بشأن مشكلة الكهرباء، حيث أهدرت مبلغ ٣٦ مليار دولار دون جدوى مما يستدعي البحث والحسم فيها بشكل قاطع.

وأضاف جمعنا أكثر من ٧٠ توقيعا لاستجواب وزير الكهرباء ونحن بانتظار الموافقة، من جانبه قال رئيس المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي إن المال الذي صرف على استثمار الكهرباء في العراق كان يكفي لإنتاج ٢٥ ألف ميغاواط للعراق بما فيه إقليم كردستان".

وأفاد الجلبي أثناء مناقشة التقرير الذي تقدمت به لجنة النفط والطاقة حول الطاقة الكهربائي بـ"أن المال الذي صرف على استثمار الكهرباء في العراق كان يكفي لإنتاج ٢٥ الف ميغاواط للعراق بما فيه اقليم كردستان" منوها الى ان "مشكلة الكهرباء تخص وضع الدولة العراقية".

ويذكر ان انتاج العراق من الكهرباء خلال الفترة الماضية لم يبلغ سوى اربعة الى خمسة الاف ميغاواط وتشير معلومات الى ان الانتاج الحالي يتراوح بين ستة الاف الى سبعة الاف بينما حاجة العراق الفعلية تتراوح بين ١٤ الى ١٥ الف ميغاواط.

وفي وقت سابق اعلنت لجنة النفط والطاقة النيابية عن مجموع المبالغ التي صرفت على قطاع الكهرباء في العراق ،انها تعادل عشرة أضعاف ميزانية البحرين البالغة ٥,٥ مليار دولار، وأكثر من ميزانيتي الكويت والإمارات بكثير.

وقالت النائب سوزان السعد عضو اللجنة ان الحكومة صرفت على مشاريع الطاقة الكهربائية ما يقارب ٢٧ مليار دولار، فيما انفق المواطنون ما يقارب ٨٠ مليار دولار على مدى الثمانية سنوات الماضية ".

واوضحت السعد ان وزارة الكهرباء صرفت أموالا هائلة تكفي لشراء أصول شركة (جنرال ألكترك) بكل فروعها وخطوطها الإنتاجية تغطي تكاليف نقلها إلى بادية السماوة، أو إلى هور العمارة، لكي تباشر من هناك بإنشاء محطات جديدة للطاقة من فئة خمس نجوم، تُشيد في كل مدينة عراقية".

وأشارت السعد ان المتبقي من المبلغ فيكفي لشراء شركتي (سيمنز الكترونك و ميتسوبيشي باور) ، فيما يكفي مجموع الأموال التي صرفت لشراء شقق تمليك مؤثثة لكل عائلة عراقية ، في ربوع الريفيرا، أو على ضفاف لاس بالماس، أو جزر سيشل، أو جزيرة موريشوس.

لجنة المبادرة الزراعية تبحث تأمين حصة البلاد من المصادر المائية

□ بغداد / وكالات

أكدت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية على ضرورة إيجاد حلول جذرية لموضوع شح المياه وتأمين حصة العراق من المصادر المائية، وقررت انتداب خبرات اجنبية تضع خطة شاملة لمعالجة موضوع المياه.

وعقدت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية اجتماعا برئاسة المالكي وبحضور وزيري الزراعة والموارد المائية ورئيس هيئة المستشارين.

وذكر بيان رسمي ان الحكومة دعت لانتداب خبرات اجنبية تضع خطة شاملة لمعالجة موضوع المياه، تتضمن تغيير أساليب الري التقليدية وتطويرها، وانشاء السدود، وسبل الاستفادة من المياه الجوفية، فضلا عن اختيار المحاصيل الزراعية المناسبة لطبيعة المناخ في العراق".

وأضاف البيان: تقرر خلال الاجتماع تشكيل لجنة تضم وزارتي الزراعة والموارد المائية وهيئة المستشارين لاختيار الشركة القادرة على وضع الحلول الناجعة للتخفيف من حدة نقص المياه ، كما تقرر استمرار التحرك على الدول المجاورة لاسيما تركيا ، وايران لتامين حصة العراق من المصادر المائية .

وأوضح البيان أن "الاجتماع شهد التأكيد على ضرورة الاستمرار بدعم صناعة التمور والعمل على تطوير هذا الدعم بما يحقق أعلى فائدة للفلاح وينعش زراعة النخيل".

ودعا الى ايجاد حلول جذرية لموضوع شح المياه والعمل على وضع سياسية عامة في هذا المجال تخفف من حدة النقص الحاصل في المياه.

بلديات ميسان تباشر بتنفيذ مشاريع بكلفة ٣٣ مليار دينار

□ العمارة / المدى

كشف مدير بلديات محافظة ميسان صلاح فالح حبيب عن المباشرة بتنفيذ ٢٣ مشروعا في أقضية ونواحي المحافظة بكلفة ٣٣ مليار دينار ضمن خطة تنفيذ مشاريع تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢.

وقال إن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بلغت ٣٣ مليار دينار، وتشمل إكساء شوارع عدد من الإحياء السكنية المستحدثة ضمن أقضية قلعة صالح وعلي الغربي والمجر الكبير والميمونة ونواحي العدل والسلام والمشرح وكميت والخير وعلي الشرقي".

وأوضح "أن الإعمال شملت إنشاء الأرصفة والقوالب الجانبية واستحداث المتنزهات والاهتمام بالحزام الأخضر".

وأشار إلى "انجاز ١٦ مشروعا بكلفة إجمالية قدرها ٢٤ مليار دينار ضمن خطة تنمية الأقاليم لعام ٢٠١١، شملت الأحياء السكنية ضمن اقضية ونواحي محافظة ميسان فيما لا يزال عدد من المشاريع قيد الانجاز".

من جانبه، أعلن نائب محافظ ميسان خالد عبد الواحد كبيان عن المباشرة بإنشاء متنزه في ناحية كميت شمالي مدينة العمارة بمساحة دونمين بكلفة ٧٤٠ ملايين دينار من قبل إحدى الشركات المحلية ضمن تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم للعام الحالي".

وأضاف: "أن العمل يشمل نصب مصاطب كونكريتية حديثة ومجموعة من الألعاب الخاصة للأطفال، فضلا عن تشجير جوانب المتنزه بالأشجار سريعة النمو

في الوقت نفسه أعلن مصدر مسؤول في هيئة استثمار محافظة ميسان عن إحالة مشروع إنشاء مستشفى حكومي لشركة هندية متخصصة، سعة ١٠٠ سرير وبكلفة اكثر من ٨ ملايين دولار.

وقال ان استثمار المحافظة منحت إجازة استثمارية بالاتفاق مع الشركة الهندية لما تمتلكه هذه الشركة من مؤهلات هندسية وخبرة كبيرة في مجال البنى التحتية للمؤسسات الصحية ".

واضاف : ان هذا المشروع الحيوي سيتم تنفيذه في مدينة العمارة بعد تخصيص قطعة الأرض المناسبة ".

اتهامات للحكومة بتلبية الضغوطات حول تأجيل التعرفة الكمركية

□ بغداد / المدى

أتهم عضو مجلس النواب محما خليل في مجلس النواب الحكومة بعدم تطبيق نظام التعرفة الجمركية في البلاد تلبية لضغوطات داخلية وخارجية.

وقال خليل بحسب (آكانيوز)، أن "الحكومة مستمرة في وضع العراقيل أمام تطبيق نظام التعرفة الجمركية في البلاد، متحججة بأسباب مختلفة في كل مرة"، مشيراً الى أن "تطبيق نظام التعرفة الجمركية سيشكل دعماً قوياً للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات النفطية للبلاد".

وأضاف خليل أن "الحكومة تحول دون تطبيق نظام التعرفة الجمركية في البلاد تلبية لضغوطات داخلية وخارجية".

وكانت وزارة المالية قد حددت في شباط الماضي الأول من تموز الحالي موعدا للمباشرة بتطبيق نظام التعرفة الجمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى البلاد لدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضائع الأجنبية الرديئة.

وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الجمركية، بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية، من الرسوم الجمركية، كما يراعي القانون في تطبيق أحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

وبتفعيل قانون التعرفة الجمركية الجديد يتم إلغاء القانون القديم الموضوع من قبل الحاكم المدني الأميركي للعراق بعد العام ٢٠٠٣ بول بريمر، والذي يقضي بفرض ضرائب بنسبة ٥٪ على جميع السلع المستوردة من خارج البلاد.

برلماني: لجنة النفط والطاقة لا تعلم بالاتفاق حول الحقول المشتركة

□ بغداد / المدى

أكد عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب فرات الشرع، ان لجنته لاتعلم بالاتفاق الذي جرى مؤخراً بين الحكومتين العراقية والكويتية حول استثمار الحقول النفطية المشتركة بينهما، داعياً الى استثمارها بشكل عادل لضمان حقوق البلدين.

وكانت الحكومة قد أعلنت عن إجراء اتفاق ما بين العراق والكويت حول استثمار الحقول النفطية الواقعة على الحدود المشتركة بينهما.وقال الشرع بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن الحقول النفطية المشتركة في جميع دول العالم تسبب حساسية مابين الدول المتحادة والمتوازية، نظراً لما تمتلكه الثروة النفطية والتراكيب الهيدروكاربونية من مميزات كبيرة تدعم الاقتصاد الوطني للدول وأضاف: يجب استثمار الحقول النفطية المشتركة بطريقة عادلة من خلال عقد اتفاق فعلي وحقيقي مابين العراق ودولة الكويت لرسم الحدود بينهما ومن ثم التعاقد مع شركة عالمية محايدة لإعطاء كل دولة حقها من النفط، ولا يمكن لأي دولة أن تتجاوز على حصة الدولة الأخرى.

إلى ذلك أعلنت لجنة النفط والطاقة البرلمانية عن عقد اجتماع مع لجنتي السياحة والآثار والثقافة والإعلام النيابيتين للخروج بتوصيات تنهي حالة الشد والجذب ما بين وزارة السياحة الآثار من جهة ووزار النفط من جهة اخرى بشان الانبوب النفطي الذي سيمر بمدينة بابل الأثرية بأقرب وقت ممكن.

وقالت عضو اللجنة سوزان السعد في بيان صحفي ان لجنة النفط والطاقة ترفض الاضرار باثار البلد لاي سبب كان لان قيمتها تزداد كلما تقادم الزمن "مشيرة الى انه بالامكان تغيير موقع الانبوب النفطي وابعاده كيلو ونصف الكيلو متر عن مدينة بابل مع الحفاظ على تراثنا واثارنا من الانهيار.

وتابعت ان التوصيات التي ستصدر بعد الاجتماع المزمع عقده خلال الأيام المقبلة والتي ستكون حيادية تتضمن حلولا واقعية لا تضر بهذه الجهة او تلك.

الانبار تمنح رخصة لإنشاء مجمع تجاري وطبي

□ بغداد / المدى

منحت هيئة استثمار الانبار رخصة استثمارية لإنشاء مجمع تجاري وطبي في قضاء الرمادي.

وقال مدير إعلام هيئة استثمار الانبار إبراهيم الدليمي في تصريحات صحفية: تم منح إجازة استثمارية لشركة محلية تدعى "شركة الملتقى" لإنشاء مجمع تجاري وطبي بكلفة تجاوزت مبلغ (٣٦) مليون دولار في قضاء الرمادي مركز محافظة الانبار. وأضاف: سلمت الأرض للمستثمر وستتم المباشرة في البناء خلال الفترة القادمة، مؤكداً استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات والسبل من اجل إنجاح العملية الاستثمارية في المحافظة والنهوض بواقعها الخدمي والاستثماري.

ويذكر أن هيئة استثمار الانبار قد منحت إجازات استثمارية أكثر من (٧٤) إجازة استثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو التجارية أو السياحية أو الزراعية نظرا لما تمتلكه محافظة الانبار من مقومات استثمارية جاذبة ومواد أولية للصناعات الكبيرة.